الاردن : ملحق القضية الفلسطينية عربيا

التحرك .. داخل الطوق

والعودة الى الاصل البريطاني

قبيل حلول الذكرى الثانية لاخر هجمة عسكرية كبيرة شنها النظام الاردني ضد حركة المقاومة الفلسطينية في احراج جرش وعجلون صيف العام ١٩٧١ ، كانت الحكومة الاردنية الجديدة برئاسة زيد الرفاعي تفوز بثقة مجلس النواب بأغلبية كبيرة درجت على نيلها سائر الحكومات الاردنية المتعاقبة . وكان الملك حسين قد كلف مستشاره السياسي الخاص تشكيل حكومته الحالية بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦ وسط حديث مسهب عن جو « الانفراج » الداخلي و« الانفتاح » على العالم العربي ، بعد ثلاث سنوات من سياسة القمع داخليا والعزلة عربيا . ولكي يعزز الرفاعي توجهات السياسة الاردنية الجديدة ، والتي أملتها ضرورات اقتصادية وسياسية ملحة ، بدأ فور تكليفه منصب رئاسة الحكومة الطلب الى الجهات المختصة بالغاء ترتيبات تصاريح السفر الى خارج الاردن ، كما طلب الى وزير الاقتصاد الاردني الاسراع في تقديم الدراسات والتوصيات اللازمة لمعالجة موضوع الغلاء المستفحل في الاردن (الرأي ١٩٧٣/٥/٢٨) . وفور تسلم زيد الرفاعي لمهمات رئاسة الحكومة عين الملك حسين عبدالمنعم الرفاعي — عم رئيس الحكومة وابرز الدعاة لسياسة الانفتاح على العالم العربي — ممثلا شخصيا له ورئيسا للوفد الاردني لدى جامعة الدول العربية في القاهرة (الرأي ١٩٧٣/٥/٣١) . وتوالى بعد ذلك بروز ملامح توجهات السياسة الاردنية الجديدة بسلسلة من الاجراءات والتدابير على الصعيدين الداخلي والعربي ، كان أبرزها ايعاز رئيس الحكومة الى الجهات المختصة ، بناء على رغبة الملك ، « بدراسة اوضاع العدد القليل المتبقى من المعتقلين والمحكومين تمهيدا للافراج عن كل من هو مؤهل منهم للعودة الى الحياة المدنية » (الرأي ١٩٧٣/٦/١١) ، وصدر قرار « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة » بتخفيف قيود المرور عبر الجسور المفتوحة مع الضفة الغربية التي فرضها النظام مؤخرا فيما يتعلق بالانتقال وكمية العملة المرخص بحملها الى الضفة الغربية (الرأي ١٩٧٣/٦/٣) .

غير ان كل هذه الاجراءات والتدابير لم تكن كافية، في حيز الواقع العملي ، لتشكل تراجعا حقيقيا وملموسا عن « نهج أيلول » بكل انعكاسات ومدلولات هذا النهج على الصعيدين الداخلي والعربي . ومما زاد في تعقيد المهمات المنوطة بحكومة الرفاعي الجديدة ، اصطدامها منذ أيامها الاولى بعقبات ومفاجآت غير منتظرة . فقبل أن يتم جميع أعضاء الحكومة حلف اليمين الدستوري ، كان وزير الخارجية المصري الدكتور محمد حسن الزيات يفتتح بتاريخ ١٩٧٣/٦/٦ مناقشات الدورة الاولى من اجتماعات مجلس الامن الخاصة بأزمة الشرق الاوسط ، بخطاب مطول عن حقوق « الامة الفلسطينية » بدولة لها داخل حدود قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في العام ١٩٤٧ .

ازاء هذا الطرح الرسمي المصري ، المتناقض تماما مع التصور الاردني لحقوق الشعب الفلسطيني ، وجدت حكومة الرفاعي نفسها أمام تعقيدات جديدة في مجال علاقاتها مع القاهرة التي تعتبر مفتاح علاقاتها الطبيعية مع سائر العواصم العربية الاخرى منذ تأسيس امارة شرق الاردن عام ١٩٢١ وضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ ، وحتى الان . واذا كان هذا التطور—العقبة في الموقف المصري لم يمنع عبد المنعم الرفاعي ممثل الملك الشخصي من السفر الى القاهرة « لتوضيح وجهة النظر الاردنية ... بغية التوصل الى تفاهم مشترك... بين الدولتين الشقيقتين » (الرأي ١٩٧٣/٦/١٩)، فانه لم يمنع كذلك دعاة العزلة في تحالف الحكم القائم في عمان من التعبير عن وجهة نظرهم وضيق ذرعهم بالسياسة المصرية ازاء حقوق الشعب الفلسطيني ، من خلال افتتاحية جريدة الرأي الصادرة في يوم ١٩٧٣/٦/١٤ ، التي قطعت صمت عمان ازاء تصريحات الزيات ، بالهجوم على المحاولات التي يقودها الوزير المصري «للانحراف» بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، الذي بموجبه أقر المجلس للاردن « بالحق في استرجاع الضفة الغربية كاملة كجزء سلخه الاحتلال عن اراضيه ».ووصفت الرأي وجهة نظر الزيات بأنها « تتلاقى مع المخطط الاسرائيلي » . واضافت قائلة: « ان اسرائيل تتمنى ان تكون الجهات المطالبة